

بيان صحفي

إلى أين أنتم سائرون أيها القائمون على "المؤشر العالمي للفتوى"؟!

يستمر بعض رجالات الأزهر بالسير في درب الهجوم على الإسلام وأحكامه بدون تبصر ولا خوف من الله تعالى، ويستمرّون في جعل الأزهر الشريف - الذي كان الحصن المنيع أمام مخططات أعداء الإسلام - منبراً يهاجمون فيه أحكام الإسلام وتشريعاته الخاصة بالمرأة. حيث يؤكد المؤشر العالمي للفتوى التابع لدار الإفتاء المصرية أن فتاوى "زواج القاصرات" حصرت زواج القاصرات في العلاقات الجنسية فقط، (وأن حزب التحرير حصر الزواج في العلاقات الجنسية فقط، بعيداً عن التأهل النفسي والصحي والعقلي والبدني لهم.. وبعيدا عن مدى إمكان تحمل المسؤولية التي يوجبها عقد النكاح على عاتق الطرفين..). وهذا بداية يناقض ما جاء في القرآن الكريم حول مفهوم الزواج أنه سكينه ورحمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

ثم إن الإسلام لم يحدد سناً معينة للزواج، فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ جَمْعُ أَيْمٍ: وَهِيَ مَنْ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ بَكْرًا كَانَتْ أَوْ تَيْبًا وَمَنْ لَيْسَ لَهُ زَوْجٌ، وجاءت الأدلة عامة لكل أيم دون تحديد سن معينة للزواج، وبالتالي ليس هناك في الإسلام ما يسمى بزواج القاصرات، أو حتى الزواج المبكر أو المتأخر. فيمكن للفتاة أن تتزوج حتى قبل المحيض حسب قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾، يعني أنه يجوز زواج الفتاة قبل أن تحيض، وليس فقط ببلوغها سن التكليف، وهذه أحكام الله جل وعلا وليست رأي حزب التحرير.

ويتبحرون أيضا قائلين: (أنه قد ثبت من خلال علماء الصحة والاجتماع أن البنت يقع عليها ضرر جسدي ونفسي؛ بل قد تصل حالتها للوفاة بسبب حالات الزواج المبكر). وهنا نسأل هؤلاء عن العلاقات غير الشرعية المنتشرة في بلاد الغرب بين من يسمونهم أطفالا، وعن الولادات غير الشرعية لفتيات بين 12 إلى 18 سنة، والأمهات غير المتزوجات في مثل هذا العمر!! هل هذا الانحلال مقبول ولا يسبب ضررا جسديا ونفسيا لهن، وليس فيه انتهاك لحقوقهن كأطفال، أما الزواج الشرعي الذي يحفظ الحقوق والكرامة هو انتهاك لتلك الحقوق وهدر للصحة النفسية والجسدية لهن؟! ألا ساء ما تحكمون...

وكذلك غفلوا أن الإسلام وأحكامه وتشريعاته صالحة لكل زمان ومكان لأنه من تشريع رب البشر وهو أدرى وأعلم بمن خلق. ولا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والعادات... فلا يقولن قائل إن ما كان مقبولا وسائرا أيام أمهاتنا وجداتنا غير مقبول الآن بسبب التقدم والتطور ومتطلبات الحياة، وأن الفتيات الآن لا يستطعن ذلك ولا يستطيعون تحمل مسؤولية بيت وزوج وأولاد... فإن هذه الادعاءات ناتجة عن التربية الخاطئة التي لا تُربى فيها الفتاة على أنها أم وربّة بيت، بل تُربى على أنها عاملة ومنافسة للرجل في ميدان العمل حتى لو كان على حساب نفسها وبيتها وأولادها. وكذلك أن الشاب لا يستطيع البقاء وهي مؤونة النكاح، المتمثلة في تحمل أعبائه المادية، وهذا ليس ناتجا عن صغر سنه، بل هو ناتج عن النظام الرأسمالي الجشع وظلم الأنظمة المتحكمة بأموال و ثروات البلاد ولا تكفل للرعية مؤونتهم ولا أعمالا لهم فتنتشر البطالة والفقر. فلو كان الإسلام مطبقا لكانت الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن مؤمنة، وستكفل الدولة للشباب العمل وبالتالي تعيينه في تحمل الأعباء الأسرية والمادية... وشتان ما بين هذه الحياة وبين حياتنا الحالية من ضنك وفقر وظلم وبؤس.

ولو نظرنا قليلا إلى توصية لجنة الإفتاء هذه بتحديد سن الزواج للفتاة بعمر الثامنة عشرة ومعاقبة من يوثقون هذا النوع من الزواج أو يتورطون في ظل الانفتاح وعصر الحريات والفتن وانحدار القيم والأخلاق الذي نعيش فيه لأدركنا أنه ما هو إلا فكر غربي، يريدون به نشر الفاحشة بين المسلمين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾. فتبصروا يا أولي الألباب.



القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير